**استمارة المشاركة**

**الاسم واللقب: كميلية بوكرة** **الاسم واللقب: لامية عاتي**

**الوظيفة: أستاذة جامعية (أستاذة مساعدة قسم "أ")** **الوظيفة:أستاذة جامعية (استاذة محاضرة)**

**المؤهلالعلمي:تسجيل سنة خامسة دكتوراه** **المؤهل العلمي: دكتوراه علوم**

**المؤسسة: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي –الجزائر–** **المؤسسة: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي –الجزائر–**

**البريد الالكتروني: kamiliaboukra@yahoo.fr البريد الالكتروني:atilamia650@yahoo.fr**

**عنوان البحث: انخفاض أسعار النفط الأسباب والتداعيات على الاقتصاد العالمي**

**محور المشاركة: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول (المحور الثاني)**

## انخفاض أسعار النفط الأسباب والتداعيات على الاقتصاد العالمي

**ملخص:**منذ انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ والآراء تعددت حول أسباب ذلك، كونها اقتصادية بحتة أم أن التوجهات السياسية وراء ذلك، بالإضافة إلى تصاعد المخاوف بالنسبة للدول المصدرة إن استمر الوضع كذلك لفترة أطول، ومن خلال هذه المداخلة سنحاول الكشف عن أهم الأسباب التي دفعت بأسعار النفط إلى الانخفاض وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** الطلب على النفط، قوى العرض للنفط، الدول المستوردة للنفط، الدول المصدرة للنفط

## Abstract

Since the decline in oil prices in 2014 and opinions varied about the causes for that, being purely economic or political trends behind it,in addition to rising concerns for exporting countries if the situation continues for a longer period.Through this communication, we will try to reveal the most important causes of the decline in oil prices and its possible impacts on the global economy.

**Keywords** : oil demand, oil supply forces, oil importing contries, oil expotingcontries

**مقدمة:** شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤ هبوطا مطردا فبعدما كان سعر خام البرنت بحدود ١١٠ دولار للبرميل انحدر إلى أقل من ٥٠ دولارا للبرميل مطلع عام ٢٠١٥، ويعزى ذلك في الغالب إلى العديد من العوامل منها السياسية ومنها الاقتصادية خاصة بعد تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي مع تراجع معدل النمو في الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي وبالتالي تراجع طلبه على النفط مع توجه الصين إلى الاعتماد على الاستهلاك المحلي لتدعيم النمو المستدام.

ولابد لانخفاض أسعار النفط أن يترك آثارا على الاقتصاديات ولكنها تختلف سواء أكان البلد مصدرا او مستوردا، وعلى وضعية البلد في حد ذاته فالمركز المالي للبلد من شأنه أن يحدد قدرته على الصمود في وجه الانخفاض في العائدات النفطية إن كان مصدرا، كما ان الارتباط بين حجم فاتورة واردات النفط والنمو الاقتصادي سيحدد مدى استفادة البلد من الوضع الراهن إن كان مستوردا.

مما تقدم تبرز لنا إشكالية الدراسة والتي يمكن لنا صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما الأسباب الدافعة بأسعار النفط إلى الانخفاض وماهي انعكاساتها على الاقتصاد العالمي؟**

**التساؤلات الفرعية:**

- هل يعود انخفاض أسعار النفط إلى الفجوة بين الطلب والعرض؟
- هل ستحقق جميع الدول المستوردة مكاسب من الوضع الراهن؟
- إلى أي مدى يمكن للدول المصدرة الصمود أمام انخفاض أسعار النفط؟

**الفرضيات:**

- يعود انخفاض أسعار النفط إلى أسباب اقتصادية بحتة
- تستفيد الدول المستوردة للنفط من الوضع الراهن بسبب تراجع العجز في موازنتها العامة
- يمكن للدول المصدرة الصمود أمام انخفاض أسعار النفط بسبب الاحتياطات التي كونتها خلال فترات ارتفاعه

**وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:**

**المحور الأول: أسباب تراجع أسعار النفط**

**المحور الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة**

**المحور الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة**

## المحور الأول: أسباب تراجع أسعار النفط:

**١- تراجع النمو الاقتصادي في أوروبا والصين:** تتأثر الأسعار عادة لأي سلعة بمستوى الطلب**ومستوى الطلب على النفط مرهون بعدة عوامل أهمها مستوى النمو الاقتصادي،** ولدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط فإننا سنتطرق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨، أين توقف التوسع الاقتصادي المتزايد الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عقد الألفية، حيث تقلص النمو في النشاط الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٢,٥% مقارنة بمستواه لعام ٢٠٠٧، فيما لم يحقق نموا سنة ٢٠٠٩ إلا بمعدل ٢,٩%[١] فيما بلغ إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام ٢٠٠٩ حوالي ٢٢٩,٧ مليون برميل مكافئ نفط يوميا، استأثرت الدول الصناعية منه على ما نسبته ٤٦,٧% مقابل ٨,٥% للدول الانتقالية و٤٤,٨% لبقية دول العالم، فيما شكل الطلب على النفط حوالي ٣٤,٨% من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة بمقدار ٨٤,٤ مليون برميل لليوم عام ٢٠٠٩ حيث ارتفع معدل تراجع الطلب على النفط من ٠,٣% عام ٢٠٠٨ إلى ١,٦% عام ٢٠٠٩[٢]. وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإن الدول المتقدمة عرفت تراجعا في معدلات النمو بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٦ ولكنها ظلت ايجابية إلى غاية الأزمة، حيث أصبح النمو سلبيا بمقدار ٣,٤% عام ٢٠٠٩، وبعد هذا الانكماش تعافى نمو البلدان المتقدمة جزئيا بنسبة ٣% عام ٢٠١٠ وأكثر البلدان المتقدمة تضررا كانت اليابان حيث شهدت انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦% عام ٢٠٠٩ ليرتفع هذا المعدل سنة ٢٠١٠ بنسبة ٤% تقريبا، وبعد ذلك يأتي الاتحاد الأوروبي الذي كان الأشد ضررا بعد اليابان حيث شهد انكماشا يزيد عن ٤% عام ٢٠٠٩ ليتعافى سنة ٢٠١٠ ويحقق ارتفاعا بنسبة ١,٨%، على الرغم من أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تأثيرها على الاقتصاد الأمريكي كان أقل حدة بالمقارنة مع غيرها من البلدان المتقدمة، حيث انكمش

---

[١] – التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من إنجاز مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، ٢٠١١، ص ١٤

[2] –www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)

النشاط الاقتصادي بنسبة ٢,٦% عام ٢٠٠٩ ليعرف تحسنا بمعدل ٢,٨% عام ٢٠١٠[١] ، وبالنسبة للطلب على النفط فقد انخفض في الدول الصناعية بنحو ١,٩ مليون برميل لليوم عام ٢٠٠٩ لينخفض إلى ٤٥,٧ مليون برميل لليوم مما أدى إلى تراجع حصتها من الطلب العالمي من ٥٥,٥% عام ٢٠٠٨ إلى ٥٤,٢% عام ٢٠٠٩، في المقابل ارتفع الطلب على النفط في الدول النامية بحوالي ٠,٦ مليون برميل لليوم ليصل إلى ٣٣,٨ مليون برميل لليوم لتزداد حصتها من إجمالي الطلب العالمي من ٣٨,٧% عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠,١% عام ٢٠٠٩[٢] لأنه بعكس الدول المتقدمة كان الانتعاش في الاقتصادات النامية قويا حيث عانت بنسبة أقل من الأزمة الاقتصادية العالمية لاسيما: الصين، البرازيل وجنوب إفريقيا فمع برامج الاستثمار التي تقودها الحكومة لأجل تعزيز الطلب حافظت هذه الدول على معدلات تزيد عن ٧% حتى خلال سنوات الأزمة (٢٠٠٨ و٢٠٠٩)[٣] ، وقد استحوذ الطلب الصيني الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي على ٣٣,٣% من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة حيث ارتفع بمقدار ٢٠٠ ألف برميل لليوم ليصل إلى ٨,٢ مليون برميل لليوم عام ٢٠٠٩[٤].

وبالنسبة للفترة اللاحقة فإن الاقتصاد العالمي عرف تباطؤا خلال عام ٢٠١٣ لأسباب تعود بالدرجة الرئيسية إلى المستوى العالي للديون السيادية في منطقة اليورو ومستوى البطالة العالي في الدول المتقدمة ومخاطر التضخم في الاقتصادات الناشئة، وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠١٣، بالإمكان ملاحظة تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي على معدلات النمو في الطلب على النفط، فبمجرد التحسن النسبي لآفاق الاقتصاد العالمي في أواخر عام ٢٠١٣ ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من العام إلى ٩٠,٩ مليون برميل لليوم مرتفعا بحدود ١ مليون برميل لليوم بالمقارنة مع الربع الأول من العام وبـ ٨٠٠ ألف برميل لليوم بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق أي سنة ٢٠١٢. عموما فإن معدلات النمو الاقتصادي أثرت على مستوى الطلب العالمي على النفط ليرتفع بمقدار ١ مليون برميل يوميا خلال ٢٠١٣ أي بمعدل ١,١% مقارنة مع مستواه خلال عام ٢٠١٢، حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط عام ٢٠١٣ إلى ٨٩,٩ مليون برميل لليوم[٥]، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط:

**الشكل (٠١): العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣**

---

[١] – التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥

[2] –www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)

[٣] – التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، نفس المرجع، ص ١٥

[4] –www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)

[٥] – التقرير الأربعون للأمين العام للأوابك ناصر البخيت، **الطلب العالمي على النفط**، إصدارات الأوابك، الكويت، ٢٠١٣، ص٣٨

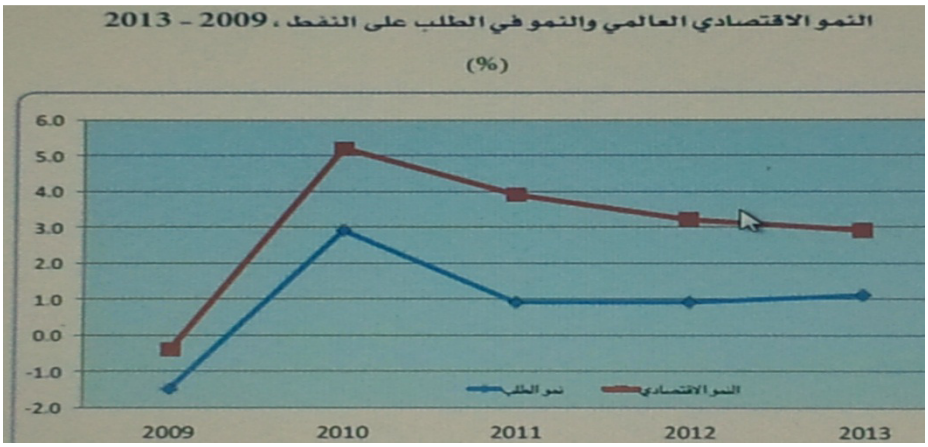


**المصدر: التقرير الأربعون للأمين العام للأوابك ناصر البخيت، الطلب العالمي على النفط، إصدارات الأوابك، الكويت، ٢٠١٣، ص٣٦**

**٢– الفائض بين العرض والطلب على النفط:** خلال سنة ٢٠١٥ تظهر البياناتلمستويات الطلب والعرض من النفطالخامخلالالشهرديسمبر ٢٠١٥فائضا قدره ١.٩ مليونب/ي،مقارنةبفائضقدره ٣.٩ مليونب/يخلالالشهرالسابق له، وفائضا قدره ٠.٦ مليونب/يخلالالشهرالمماثلمن سنة ٢٠١٤،وذلككمايتضحمنالجدولالموالي:

**الجدول رقم (٠١): موازنة العرض و الطلب على النفط الوحدة مليون برميل / اليوم**

| | **ديسمبر ٢٠١٥** | **نوفمبر ٢٠١٥** | **التغير عن نوفمبر ٢٠١٥** | **ديسمبر ٢٠١٤** | **التغير عن ديسمبر ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|---|
| طلب الدول الصناعية | ٤٦.٨ | ٤٦.١ | ٠.٨ | ٤٧.٠ | -٠.٢ |
| طلب باقي دول العالم | ٥٠.٠ | ٤٨.٧ | ١.٤ | ٤٩.١ | ٠.٩ |
| **إجمالي الطلب العالمي** | **٩٦.٩** | **٩٤.٧** | **٢.٢** | **٩٦.١** | **٠.٨** |
| إمدادات الأوبك | ٣٩.٣ | ٣٩.٦ | -٠.٣ | ٣٧.٩ | ١.٤ |
| إمدادات من خارج الأوبك | ٥٧.٢ | ٥٦.٧ | ٠.٥ | ٥٦.٤ | ٠.٨ |
| عوائد التكرير | ٢.٤ | ٢.٣ | ٠.١ | ٢.٤ | ٠.٠ |
| **إجمالي العرض** | **٩٨.٩** | **٩٨.٦** | **٠.٢** | **٩٦.٧** | **٢.١** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العالمي | | | | | |
| الموازنة | ١.٩ | ٣.٩ | -- | ٠.٦ | -- |

**المصدر: الإدارة الاقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية خلال شهر فبراير ٢٠١٦، ص٠٩ راجع الموقع:**

**www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)**

ما نلاحظه من الجدول أنه بالرغم من أن مستويات الطلب عرفت تحسنا خلال سنة ٢٠١٥مقارنة بسنة ٢٠١٤ إذ أن معدل التغير بين ديسمبر ٢٠١٥ وديسمبر ٢٠١٤ قد بلغ ٠.٨ إلا أن الفائض بين العرض والطلب لازال قائما بل ويعرف زيادة إذ كان عند مستوى ٠.٦ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ ليرتفع إلى ١.٩ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ وربما يرجع ذلك بالأساس إلى الزيادة في إنتاج نفط العراق وظهور منتجين جدد في إفريقيا مثل أنغولا ورفع التصدير الروسي.

عموما فإن جانب الطلب، و على الرغم من تواصل النمو في الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٥، إلا أن التباطؤ بدا واضحافي معدلاته خلال هذه الفترة بشكل عام وبشكل أوضح خلال سنة ٢٠١٣ . فمتوسط النمو السنوي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لم تجاوز معدل ١% مقارنة بمعدل ٢.٢ %للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

والجدير بالذكر أن الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية قد شهد تراجعا كبيرا بلغت حصيلته حوالي ٢.٥ مليون برميل لليوم في عام ٢٠١٤ مقارنة بمستوياته عام ٢٠٠٨،وكانت دول أوروبا الغربية المصدر الرئيسي لذلك الانخفاض الذي بلغت نسبته حوالي ٧٦ ٪ من إجمالي الانخفاض في طلب مجموعة الدول الصناعية خلال هذه الفترة[١].

وقد شكل الاقتصاد الصيني قاطرة النمو للاقتصاد العالمي وبالتالي كان له الأثر البالغ في ارتفاع الطلب على النفط منذ مطلع الألفية الجديدة، إلا أن الحكومة الصينية تبنت توجها جديدا خلال السنوات الأخيرة، يقضي بتعزيز انتقال الصين إلى الاعتماد على الاستهلاك المحلي بدلا من التصدير لتحقيق النمو المستدام المنشود في ثاني أكبر اقتصاد عالمي، هذا ما يشير إلى تباطؤ النمو في الصين خلال الفترات اللاحقة وإلى غاية سنة ٢٠٢٠، مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط على المدة البعيد[٢].ويتوقع للنمو الاقتصادي في الصين أن لا يتعدى ٠٧٪ خلال سنة ٢٠١٨ والشكل الموالي يوضح مقارنة بين النمو الاقتصادي في الصين والنمو العالمي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢:

**الشكل رقم (٠٢):مقارنة بين النمو الاقتصادي في الصين والنمو العالمي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢:**

[1]-www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)

[2]-www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)

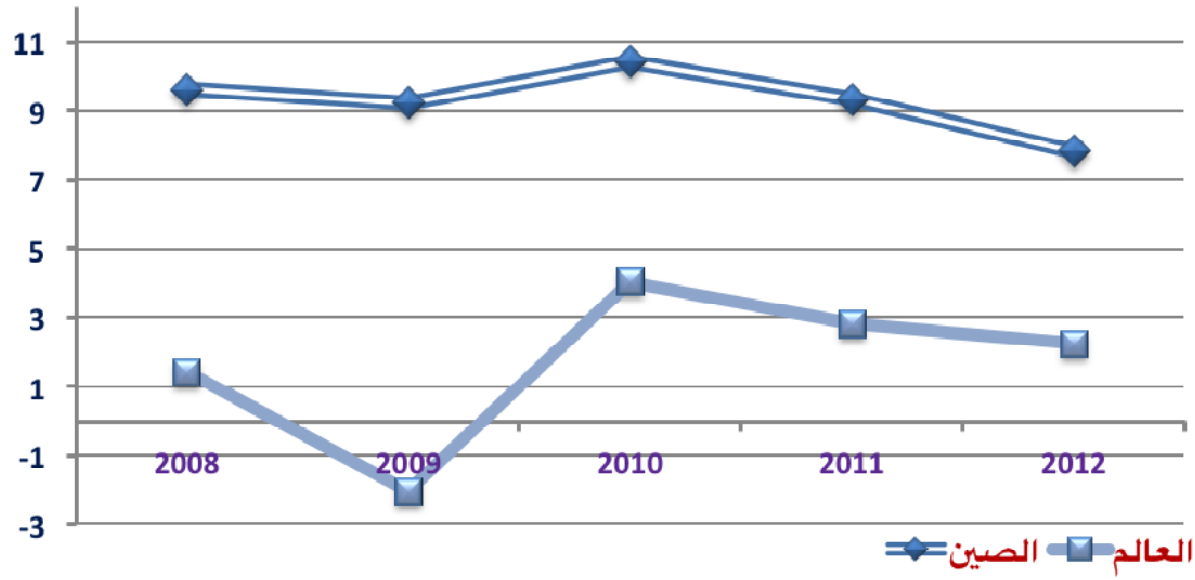


**المصدر: ماجد ابراهيم عامر، الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٩، دون سنة نشر، منشورات منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OAPEC، الكويت، ص١٤٠**

**٣- زيادة الإنتاج في دول خارج منظمة الأوبك من جهة وارتفاع حجم الاستثمارات سنة ٢٠١٣ من جهة أخرى:** بالنسبة لإمدادات النفط من خارج المنظمتين –منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنظمة الأوبك– أي الإمدادات من الاتحاد السوفياتي السابق، دول أوروبا وآسيا الأخرى، الصين وبلدان الشرق الأوسط وباقي دول إفريقيا، فقد ارتفعت مستوياتها من ٢٣,٦ مليون برميل لليوم عام ١٩٩٩ إلى ٣٧,٩ مليون برميل لليوم عام ٢٠١٠ أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٤% لترتفع حصتها من الإجمالي العالمي من ٣١,٦% إلى ٤٣,٨% خلال ذات الفترة[١]. عموما فإن إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة الأوبك خلال عام ٢٠١٣ بلغت ٥٤,١ مليون برميل لليوم بزيادة تقدر بحوالي ١,٢ مليون برميل لليوم مقارنة بسنة ٢٠١٢ أي بنسبة ٢,٣%، وعلى الرغم من الانخفاض في الإنتاج الذي تعاني منه دول عديدة من خارج الأوبك فقد استطاعت هذه الدول تحقيق زيادة صافية كبيرة في الإنتاج بخلاف التوقعات التي تشير إلى وصول الإنتاج النفطي فيها إلى ذروته، وجاء أكبر جزء من تلك الزيادة في الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية التي تزايد إنتاجها بنحو ١,١ مليون برميل لليوم خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، هذا بالإضافة إلى دول أخرى وإن كانت بدرجة أقل وبخاصة كندا (٢٠٠ ألف برميل يوميا) ودول الاتحاد السوفياتي السابق (حوالي ١٤٠ ألف برميل لليوم)، وبالنتيجة تمكنت دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من زيادة مستويات إمداداتها بشكل كبير ليزيد

[١]- عبد الفتاح داندي، **دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٧، العدد ١٣٦، صادرة عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت، شتاء ٢٠١١، ص٨٦

عن ٢٢ مليون برميل لليوم خلال عام ٢٠١٣، أما بالنسبة لإمدادات الدول النامية فقد شهدت انخفاضا في إنتاجها بحدود ٣٠ ألف برميل لليوم خلال العام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢[١].

بالنسبة لمستوى الإنتاج من النفط سنة ٢٠١٣ فقد عرف ارتفاعا حيث نما الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج بمعدل ١١% تقريبا سنة ٢٠١٣ وتجاوز مبلغ ٦٩٠ مليار دولار أمريكي –ويمثل ذلك نسبة زيادة مقدارها ٦٥% منذ عام ٢٠٠٩[٢] وقد تعزز هذا التوجه بارتفاع أسعار النفط مع توفر موارد غير تقليدية وكذلك الغاز الطبيعي المسال مما يفسح فرصا استثمارية، ولكن سنة ٢٠١٤ تشكل نقطة انعطاف بسبب تراجع أسعار النفط خلال الربع الأخير بأكثر من ٤٨% هذا ما يدفع بالاستثمارات للتراجع نظرا لطبيعة الاكتشافات الحالية وهذا ما سنبينه في العنصر الموالي مباشرة، أما الشكل الموالي فهو يوضح نمو الاستثمارات العالمية في الاستكشاف E و الإنتاج P:

**الشكل (٠٣): نمو الاستثمارات العالمية في الاستكشاف E و الإنتاجP**

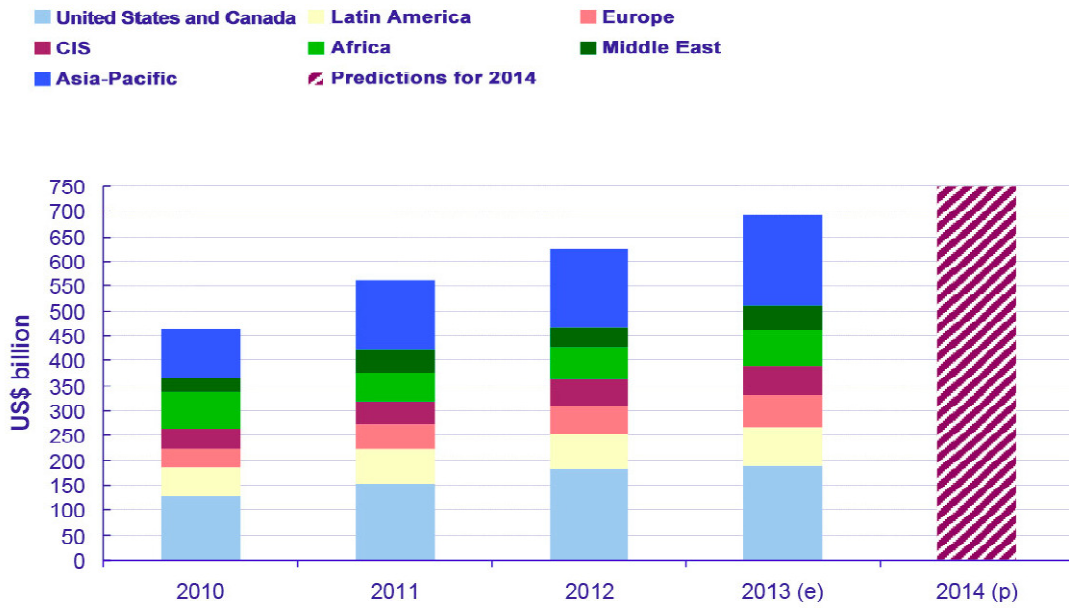


**المصدر:جوفروهورو وآخرون، الاستثمار في عمليات الإنتاج، الاستكشاف والتكرير لعام ٢٠١٣، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٨، منشورات الأوابك، الكويت، شتاء ٢٠١٤، ص ١٧**

**٤– ارتفاع سعر صرف الدولار:** حيث يمكن لأسعار الصرف أن تؤثر على الأسعار الحقيقية للنفط، فانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض سعر النفط مقوما بهذه العملات (فيما يكون مرتفعا بالنسبة للدولار)، حيث عند مقارنة الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك بقيمتها الاسمية بالعملات

[١]– التقرير الأربعون للأمين العام للأوابك ناصر البخيت، **الطلب العالمي على النفط**، مرجع سبق ذكره، ص٨٦

[٢]– جوفروهورو وآخرون، **الاستثمار في عمليات الإنتاج، الاستكشاف والتكرير لعام ٢٠١٣**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٨، منشورات الأوابك، الكويت، شتاء ٢٠١٤، ، ص١٧

الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ نجد أن سعر البرميل عند ذروته عام ٢٠٠٨ بلغ ٦٤,٣ يورو للبرميل و٥١,٣ جنيه استرليني للبرميل، فيما بلغ بالدولار الأمريكي ٩٤,١ للبرميل[١]، ما يعني أن سعر النفط وسعر صرف الدولار في علاقة عكسية وهو ما تؤكده المعطيات الحالية لسنة ٢٠١٤ فارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أدى إلى انخفاض سعر النفط بحوالي ٥٠% -بالإضافة إلى مساهمة عوامل أخرى-.

## المحور الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

تحقق البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" منافع من انخفاض أسعار النفط، إذ تسجل فواتير استيراد الطاقة انخفاضا بالنسبة لها، ورغم ذلك فإن المكاسب التي تجنيها معظم البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره توازنها عوامل معاكسة أخرى، مثل نمو الطلب المحلي بوتيرة أبطأ من المتوقع وضعف آفاق النمو. إضافة إلى تراجع أسعار السلع الأوليةغير النفطية التي تصدرها بعض البلدان، لهذا فإن تأثير انخفاض أسعار النفط على البلدان المستوردة يتفاوت حيث يتوقع تحسن الأوضاع في بعضها ولكن يمكن أن تتفاقم أكثر في بلدان أخرى.

**١- اختلاف الأوضاع بالنسبة للبدان المستوردة للنفط:** أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى خفض فواتير واردات الطاقة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" وأهم هذه البلدان —التي ستحقق أكبر المكاسب- المغرب (حوالي ٤.٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)ولبنان(٤.٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، موريتانيا (٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، جيبوتي وطاجيكستان (٢.٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، جورجيا (٢.٢٥ نقطةمئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، الأردن وتونس وباكستان (نقطتان مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) وأخيرا أرمينا (١.٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)[٢].

**٢- انخفاض فواتير دعم الوقود:** إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تحقيق مكاسب على مستوى المالية العامة، من خلال انخفاض فواتير دعم الوقود خاصة في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان

---

[١]- الطاهر زيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٦، العدد ١٣٢، شتاء ٢٠١٠، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت، ص ١٨

[٢]- إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، **مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي**، مايو ٢٠١٥ راجع الموقع:
www.imf.org (04/04/2016 ; 23 :33)

وباكستان" خاصة في مصر حيث ترتفع بها فواتير الدعم رغم الإصلاحات التي تبنتها مؤخرا. أما بالنسبة لبلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فإنها لا تقدم دعما من خلال ميزانيتها الحكومية لهذا لا يتوقع انخفاض الدعم الذي تقدمه لأنها تعتمد في الغالب على أسعار الغاز التي يتوقع استقرارها خاصة على المدى القصير.

عموما فإن الوضع يعرف تحسنا بالنسبة لمطقة "الشرق الاوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان" خاصة بالنسبة لأرصدة المالية العامة ونمو حجم الادخار ولكن هذه المنطقة تواجه مخاطر تراجع تحويلات العاملين في الخارج والتمويل الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تراجع السياحة من دول مجلس التعاون الخليجي وإن كان ذلك على المدى المتوسط. أما بالنسبة لمنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فإن الوضع لن يكون مماثلا، إذ تعرف تراجعا في مركز الحساب الجاري بسبب الضعف الكبير في الطلب الخارجي من روسيا وبدرجة أقل من الصين، كما ينشأ المزيد من الضغط على الحساب الجاري في البلدان المصدرة للمعادن وغيرها من السلع الأولية والتي شهدت مؤخرا ارتفاعا في أسعار عملاتها المحلية الحقيقية[١].

في معظم البلدان المستوردة للنفط لا يرجح أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر مباشر وكبير على التضخم المحلي نظرا لصغر حجم حصة مصادر الوقود في سلال مؤشر أسعار المستهلكين.

**٣- التأثير على الولايات المتحدة الامريكية:**

تتباينآثارانخفاضأسعارالنفطبينالمستهلكينوالمنتجينداخلالولاياتالمتحدةالتيهيأكبردولةمستهلكة للنفط . ويأتيالتأثيرالإيجابيمنخلالالزيادةفيدخلالقطاعالعائلي،بسببانخفاضفواتيراستهلاكالوقودوتكاليفالصناعاتوالمنتوجاتالتيتتسم باستخدامكثفللطاقة،وسيؤديانخفاضأسعارالنفطإلىرواجنسبيفيصناعةالسيارات .ولكنالأثرسيكونسلبيا فيالولاياتالمنتجة (تكساس،ونورثوداكوتا،وألاسكا ) منخلالخفضالدخلوالنشاطالاقتصادي.وبوجهعامّسيكونالأثرإيجابيافيجلالولاياتالمتحدة؛فثمة٤٢ولايةمستهلكة،مقابل ٨ولاياتمنتجة[٢].

## المحور الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

[1]-www.imf.org (04/04/2016 ; 23 :33)

[٢]- خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٥، الدوحة، قطر، ص٠٨

**١–انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والايرادات المالية:** انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى خفض النمو في البلدان شديدة الاعتماد على الصادرات الهيدروكربونية وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي أساسا، إذ تحولت أرصدة المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط من تسجيل فوائض مالية كبيرة إلى تسجيل عجز كبير، مع انخفاض ايرادات الصادرات من منطقة "الشرق الأوسط وشمال افريقيا" بحوالي ٣٦٠ مليار دولار أمريكي ومن منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" بحوالي ٤٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥ وسيتباين التأثير على البلدان المصدرة للنفط بصورة كبيرة فالبلدان التي تعتمد بشدة على الصادرات النفطية –لاسيما بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق وليبيا– ستنخفض ايراداتها المالية بنسب تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وفي المقابل فإن البلدان ذات الايرادات النفطية المنخفضة نسبيا –مثل ايران واليمن– لن تنخفض ايراداتها النفطية إلا بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي. وعلى نطاق بلدان "منطقة القوقاز وآسيا الوسطى" سيكون الضرر أبلغ على أذربيجان وكازاخستان في حين سيكون التأثير أقل على أوزبكستان وتركمانستان بسبب عقود الغاز الطبيعي طويلة الأجل لديها[١].

**٢– التأثير على المالية العامة للدول المصدرة للنفط:**

لميشهدعام

٢٠١٥اعتمادتدابيرمهمةلتصحيحأوضاعالماليةالعامة،إلافينصفعددالبلدانالمصدرةللنفطفيمنطقةالشرقالأوسطوشمالإفريقيا اومنطقةالقوقازوآسياالوسطى،

ويعتزمصناعالسياساتالاعتمادعلىالاحتياطياتالوقائيةحيثماتتوافروترشيدالإنفاقغيرالأساسي،

وسيتمخفضالعجزالماليالكليجزئيامنجراءالخفضالتلقائيلتكلفةدعماستهلاكالمحروقاتالناتجةعنانخفاضأسعارالنفط.

ولاتتجاوزالتدابيرالنشطةلضبطأوضاعالماليةالعامة،مثلزيادةالضرائبوخفضالإنفاق

(علىسبيلالمثال،خفضالاستثمار،أوتجميدالتعيينات،أو تصحيح أسعارالطاقة )

نقطةمئويةواحدةمنإجماليالناتجالمحليغيرالنفطيإلافيالجزائروالكويتوالعراقوقطروالإماراتالعربيةالمتحدة،

وانخرطتعدةبلدانمصدرةللنفطمثلكازاخستانوالمملكةالعربيةالسعوديةوأوزبكستانفيتنشيطماليصافيفيعام 2015

باعتمادسياساتماليةعامةأكثرتوسعا، وفيما يلي جدول يوضح أهم التدابير التي اتخذتها الدول والتي تخص المالية العامة بعد انخفاض أسعار النفط:

[١]- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الاقليمي**، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠١٥، ص٣١

**الجدول رقم (٠٢): تدابير المالية العامة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (نهاية يونيو ٢٠١٥)**

| | |
|---|---|
| **دول مجلس التعاون الخليجي** | |
| **البحرين** | أعلنتالسلطاتزياداتتدريجيةفيأسعارالغاز( اعتبارًامنإبريل ) 2015 وفيرسومالتأمينالصحيعللموظفينوعلىتأشيراتالدخول (اعتبارًامنبداية ٢٠١٥)وتبلغالوفوراتنحو % 0.5 منإجماليالناتجالمحليفيكلمنعامي 2015 و٢٠١٦ وفيمايو 2015 ،كما وافقمجلسالوزراءعلىتدابيرمنشأنهاأنتحققوفراقدره 396 مليونديناربحريني،وهومايعادلنحو % 3.5 منإجماليالناتجالمحلي؛ولمتتحددتواريخالتنفيذ. |
| **الكويت** | إصلاحدعمالوقود :رفعتأسعارالديزلوالكيروسين( بماحققوفراقدره % 0.5 منإجماليالناتجالمحلي)،وفيالوقتنفسهتمتقييدالإنفاقالجاريغيرالأساسي. |
| **عمان** | تتضمنميزانيةعام 2015 خفضافينفقاتالدفاع، ولاتتضمنتخفيضاًللإنفاقالرأسمالي. |
| **قطر** | تواصلقطرسياساتهاالتقييدالنفقاتالجارية،معوضعحدأقصىللاستثمارالعامفيالأجلالمتوسط. |
| **السعودية** | أعلنتحزمإنفاقكبيرةفيالماليةالعامةفيينايروإبريل2015 |
| **الإمارات** | رفعتتعريفاتالمياهوالكهرباءفيينايرر 2015،بمايحققوفراقدره % 0.5 منإجماليالناتجالمحلي،وتتضمنالتدابيرالتييعتزمتنفيذهافيعام 2015 خفضافيالتحويلاتالرأسماليةإلىالكياناتذاتالصلةبالحكومة. |
| **البلدانخارجمجلسالتعاونالخليجيفيمنطقةالشرقالأوسطوشمالإفريقيا** | |
| **الجزائر** | فيعام 2015،تقررتجميدالتعييناتفيالقطاعالعام، واعتمدفيبوليوقانونلميزانيةتكميليةلعام 2015 نصعلىخفضالإنفاقالرأسماليبمقدار% 2.75 |
| **إيران** | تهدفميزانية 2016 / 2015 إلىالحدمنانخفاضالإيراداتالنفطيةعنطريقمايلي: زيادةنسبةالصادراتالنفطيةالتيتدخلفيالميزانية، خفضسعرالصرفالرسميبنسبة 10 %،زيادةمعدلضريبةالقيمةالمضافة،وخفضالإعفاءاتالضريبية،وتحسينالجهودفيمجالتحصيلالضريبة. |
| **العراق** | تتضمنميزانيةعام 2015<br>زياداتفيالضرائبغيرالنفطيةوتهدفإلىاحتواءالإنفاق،بسببتشملإعادةترتيبأولوياتالنفقاتالرأسماليةوفرضتدابيرأكثرصرامةفيإدارةالنقدية للإنفاقالجاري |
| **ليبيا** | أدتالاضطراباتالسياسيةوالأمنيةإلىتقييدحادفيمجالالإجراءاتعلىمستوىالسياسات، ولايزالالبنكالمركزيؤجلأداءمختلفأنواعالمدفوعاتبغرضالمحافظةعلىالاحتياطيات. |
| **اليمن** | توقفالعملفيبرنامجالإصلاحاتبسببالحالةالأمنية |
| **منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** | |
| **أذربيجان** | رفعتالسلطاترسومالوارداتبصورةطفيفةوهيترأىنهسيحدثقصورفيتنفيذالميزانيةبنسبةتتراوحبين 10 و % 15فيعام 2015 ،فيمايعزىبالدرجةالأولىإلىخفضالنفقاتالرأسماليةغيرذاتالأولوية. |

| | |
|---|---|
| **كازاخستان** | شرعتالسلطاتفيتنفيذخطةتنشيطماليمدتهامنثلاثإلىخمسسنواتلتحديثالبنيةالتحتيةالأساسيةوزيادةالقروضالمقدمةللمشروعاتالصغيرةوالمتوسطة،التييمول 12 ملياردولارأمريكيمنها 5.75 % ( منإجماليالناتجالمحلي)منالإحتياطياتالوقائيةو7مليارادولارأمريكي 3% ( منإجماليالناتجالمحلي )منقروضمقدمةمنبنوكالتنميةمتعددةالأطراف. |
| **تركمانستان** | استخدمتالسلطاتسعرامنخفضاللغازالطبيعيفيميزانيةعام 2015 ويمكنأنيؤجلتنفيذنصفالاستثماراتللمناطقالريفيةالمتوقعةلعام 2016 إلىحينتوفرالظروفالماليةالمواتية. |
| **أوزبكستان** | أعلنتالسلطاتمؤخراًبرنامجاًجديداًللاستثمارالعام،تبلغقيمته 41 ملياردولارأمريكييونفذعلىمدىالفترة٢٠١٥-٢٠١٩ (١١٪ من إجمالي الناتج المحلي) |

**المصدر:صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الاقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠١٥، ص ٣٦**

**٣- تراجع صناعة النفط والغاز من مصادر غير تقليدية**

إن ما يميز الاكتشافات النفطية الحالية عن السابقة هو أنه رغم التطور الهائل في تقنيات التنقيب إلا أنها تصبح أقل عددا يوما بعد يوم، حيث بلغت الاكتشافات النفطية ذروتها خلال عقدي الخمسينات والستينات بين ٤٨٠ بليون برميل و ٣٨٠ بليون برميل على التوالي وانخفضت بثبات منذ ذلك الوقت، وخلال عقد الثمانينات بلغت الاكتشافات ١٩٠ بليون برميل وانخفضت خلال التسعينات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى ١٠٠ بليون برميل سنويا. تختلف نوعية الاكتشافات الحالية عن اكتشافات القرن الماضي بعدة خصائص منها أن الحقول المكتشفة حديثا تقع في أماكن جغرافية متطرفة كالبحار العميقة أو المناطق القطبية، بالإضافة إلى أن نوعية النفط المكتشف فيها متدنية وأعلى كلفة من النفط الحالي[١]، هذا ما جعل التنقيب عن النفط والغاز في الاعماق الكبيرة والسحيقة يحتل مكانا بارزا خلال عام ٢٠١٣، ويبدو أن الجهود باتت تتركز على عمليات الاستكشاف للتجمعات البترولية المدفونة على أعماق تزيد في بعض الأحيان عن ٤٥٠٠ متر، وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن عدد الأحواض الترسبية الحاملة للنفط والغاز يناهز ٨٧ حوضا معروفا في العالم، بينما تحتوي أمريكا الشمالية على عدد كبير من الاكتشافات البترولية العميقة، وتعتبر أحواض خليج المكسيك والجزيرة العربية وشرق فنزويلا أكثر هذه الأحواض غنى حيث تحتوي مجتمعة على قرابة نصف الاحتياطي العالمي المؤكد والمحتمل، وأكدت دراسة حديثة نشرتها Wood Mackenzie أن نفقات الحفر في المياه العميقة بلغت ٤٣ مليار دولار عام ٢٠١٢، بينما يتوقع لها أن تصل إلى ١١٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وبينت الدراسة أن المساحات التي تم ترخيصها في المياه العميقة شكلت ٣٩% من أعمال أكبر عشرين شركة عاملة في هذا المجال عام ٢٠١٢، كما

[١]- طوني الصغبيني، **الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١١ص٥٥

بينت أن ٤١% من الاكتشافات الجديدة خلال العقد الماضي كانت ضمن المياه العميقة، موضحة أن قيمتها حسب الأسعار السائدة تصل إلى ٣٥١ مليار دولار متجاوزة بذلك الاكتشافات على اليابسة وفي المياه الضحلة.

حتى يتسنى تحقيق نمو جديد في الإنتاج العالمي الكلي من النفط من الضروري زيادة الإنتاج من المخازن المكتشفة حديثا، والمخازن التي لم يتم تطويرها بعد وكذلك من خلال زيادة معدلات الاسترداد من المخازن الحالية[١]، ولن يحصل ذلك إلا إذا عرفت الأسعار ارتفاعا نظرا للتكاليف المرتفعة للموارد النفطية غير التقليدية. على الرغم من ذلك فإنه عند بلوغ أسعار النفط ذروتها عام ٢٠٠٨ فإن الزيادة التي شهدها الإنتاج العالمي من النفط ضئيلة إذا ما قورنت بفترة السبعينات والثمانينات عند زيادة الإنتاج من البلدان غير الأعضاء في الأوبك، وباستثناء الزيادات من البلدان المنتجة للنفط الأعضاء في الأوبك مثل المملكة العربية السعودية فإن أبرز إنتاج جديد في السنوات الأخيرة جاء من تطوير النفط الصخري الخفيف في الولايات المتحدة وكندا–مما أصاب الأسواق بالدهشة لأن تطوير هاته الحقول لم يستغرق إلا سنوات قليلة بينما في البلدان الأخرى يستغرق تطوير حقل جديد ١٠ أعوام أو أكثر– أما الموارد الجديدة المكتشفة في حقول النفط في أعماق البحار (مثل البرازيل) وفي القطب الشمالي، فإن التحديات الفنية التي ينطوي عليها تطورها هائلة بالمقارنة فإن تطوير حقول النفط الخفيف كان سهلا نسبيا[٢].

إن الاستثمار في الحقول الجديدة لا يلقى صعوبات طول مدة بداية الاستغلال فقط، وإنما ذلك يرجع أيضا إلى تكاليف الاستثمار بهاته الحقول والتدخلات السياسية لكبح الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، كما أن مشاريع النفط الجديدة تشترط ألا يقل سعر البرميل عن ٦٠ دولارا (في بعض المراجع الأخرى ١٠٠ دولار)، بأسعار الدولار الثابتة لسنة ٢٠١٣حتى تحقق الربحية، وإزاء هذه الخلفية لن تنمو قدرات الإنتاج الصافية الكلية إلا بالتدريج[٣].

حيث انخفضإنتاجالولاياتالمتحدةالأمريكيةمنالنفطالصخريخلالشهرديسمبر ٢٠١٥ بحوالى ٩٦ ألف ب/ي أى بنسبة ١.٩% مقارنةبمستوياتالشهرالسابق لهليبلغ ٥.٠٥٢ مليونب/ي، مشكلا انخفاضا بنحو ٢٩١ ألفب/يمقارنةبالشهرالمناظرمنسنة ٢٠١٤،كماانخفضعدد الحفارات العاملة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ بنحو ٣٠

[١]– فحسب المدير العام لسوناطراك رفع معدل الاسترجاع ب١% (من ٢٩ إلى ٣٠%) في حاسي مسعود وفر ٥٠٠ مليون برميل يوميا.

[٢]– التقرير الأربعون للأمين العام للأوابك ناصر البخيت، **الطلب العالمي على النفط**، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥

[٣]– توماس هبلينغ رئيس قسم في إدارة البحوث في الصندوق النقد الدولي، **على الحافة**، مجلة التمويل والتنمية: أثمن موارد الأرض بين أيدينا، العدد ٥٠، الرقم ٠٣، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر ٢٠١٣، ص١٨

حفارةمقارنةبمستوياتالشهرالسابقليصل إلى ٤٧٤ حفارة، وهو مستوىمنخفضبنحو ٧٩١ حفارةمقارنةبالشهرالمناظرمنسنة ٢٠١٤[١]

**الخاتمة:**

إنه بالرغم من وجود اسباب سياسية عديدة لانخفاض أسعار النفط، إلا أن هذا الانخفاض مدفوع أيضا بالعديد من الأسباب الاقتصادية الهامة، منها ما يتعلق بجانب العرض كظهور قوى انتاجية جديدة مثل أنغولا وكذا زيادة إنتاج نفط العراق مع زيادة الإنتاج من موارد غير تقليدية خاصة في الولايات المتحدة الامريكية، كما أن لجانب الطلب كذلك أثر بالغ في انخفاض أسعار النفط فبعد أزمة ٢٠٠٨ والتعافي عام ٢٠٠٩ الذي قاد إلى ارتفاع الطلب على النفط وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، إلا أن الركود العالمي خاصة بعد أزمة الاتحاد الأوروبي وتراجع الطلب من الصين دفع بأسعار النفط إلى الانخفاض. ويظل أثر هذا الانخفاض يختلف من بلد إلى آخر حسب مركزه المالي والاقتصادي من جهة وحسب إن كان مستوردا أو مصدرا من جهة أخرى.

انطلاقا مما تقدم يمكننا اختبار الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى فقد أثبتت صحتها إذ أنه رغم وجود أسباب سياسة لانخفاض أسعار النفط إلا ان الأسباب الاقتصادية تظل أهم خاصة فيما يتعلق بقوى العرض والطلب والاختلال بينهما.

أما الفرضية الثانية فإنه اتضح لنا أن الدول المستوردة من منطقة "الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان" ستكون أكثر استفادة ولكن يمكن لتحولات العاملين بالخارج أن تتراجع إن استمر الانخفاض على المدى المتوسط، أما الدول المستوردة من منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" ستكون أقل استفادة متأثرة بتباطؤ النمو في روسيا.

الفرضية الثالثة الخاصة بالدول المصدرة فإنه يمكن القول أن الأضرار ستتباين حسب حجم الاحتياطات وادخار البلد وحسب مدى قدرته على رفع النمو خارج قطاع المحروقات.

[١]-الإدارة الاقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية خلال شهر فبراير ٢٠١٦، ص١٠، راجع الموقع:

www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)

**المراجع:**

**الكتب:**

١. طوني الصغبيني، **الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١١.

**المجلات**

٢. الطاهر زيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٦، العدد ١٣٢، شتاء ٢٠١٠، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت.

٣. توماس هبلينغ رئيس قسم في إدارة البحوث في الصندوق النقد الدولي، **على الحافة**، مجلة التمويل والتنمية: أثمن موارد الأرض بين أيدينا، العدد ٥٠، الرقم ٠٣، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر ٢٠١٣.

٤. جوفروهورو وآخرون، **الاستثمار في عمليات الإنتاج، الاستكشاف والتكرير لعام ٢٠١٣**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٨، منشورات الأوابك، الكويت، شتاء ٢٠١٤.

٥. عبد الفتاح داندي، **دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٧، العدد ١٣٦، صادرة عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت، شتاء ٢٠١١.

**منشورات مؤسسات دولية وإقليمية:**

٦. التقرير الأربعون للأمين العام للأوابك ناصر البخيت، **الطلب العالمي على النفط**، إصدارات الأوابك، الكويت، ٢٠١٣.

٧. التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من إنجاز مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، ٢٠١١.

٨. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٥، الدوحة، قطر.

٩. صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الاقليمي**، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠١٥.

**الانترنيت:**

10. www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)

11. www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)

12. www.imf.org (04/04/2016 ; 23 :33)